وزارة الاقتصاد في قلب الإنهيار لا في هامش الإصلاح
البساط: لدينا مشكلة غلاء حقيقيّة والتضخّم بلغ 16%

يتناول تقييم اداء وزارة الاقتصاد مرحلة استثنائية من الانهيار الشامل في تاريخ لبنان، لا يمكن فصلها عن السياق الذي نشأت فيه السياسات الاقتصادية. فقد ضربت الازمة بنية الدولة والعملة والقطاع المصرفي وسوق العمل ومستوى المعيشة، مما يجعل اي حكم على النجاح او الاخفاق محكوما بثقل هذه الظروف وحدودها الاستثنائية

وزير الاقتصاد الدكتور عامر البساط.

عندما تسلم وزير الاقتصاد مهامه، لم يكن امام اقتصاد متعاف يحتاج الى تحسين، بل امام انهيار موصوف: اقتصاد فقد جزءا كبيرا من حجمه، عملة منهارة، معدلات بطالة قياسية، هجرة كثيفة، وارتفاع غير مسبوق في نسب الفقر. في هذا المشهد، لم يعد السؤال التقليدي عن الانجازات مباشرا، بل تحول الى سؤال مركب: ماذا يمكن انجازه اصلا في ظل دولة شبه مفلسة، ومؤسسات مهترئة، وموارد محدودة، وانقسام سياسي مزمن، وثقة داخلية وخارجية مفقودة؟

من هنا، يفرض تقييم العمل الاقتصادي نفسه ضمن مقاربة مزدوجة: مقاربة تعترف بحدود الممكن، واخرى ترفض تبرير التقصير او التسليم بالأمر الواقع. فالمواطن الذي يواجه يوميا غلاء فاحشا وتآكلا في قدرته الشرائية، لا تعنيه الخطط النظرية بقدر ما تعنيه النتائج الملموسة في السلة الاستهلاكية وكلفة الخدمات الاساسية. في المقابل، لا يمكن تجاهل ان معالجة هذه الازمات ليست آنية في اقتصاد يعتمد على الاستيراد ويعاني اختلالات هيكلية عميقة واحتكارات متجذرة.

في هذا الاطار، يتقاطع عمل وزارة الاقتصاد بين مسارين: مسار اصلاحي طويل الامد يطال بنية الاقتصاد الكلي، ومسار يومي ضاغط يرتبط بادارة الازمات المعيشية وضبط الاسواق ومحاولة كبح جموح الاسعار في ظل تضخم مزدوج. هذا التداخل بين التخطيط والإنقاذ، يجعل تقييم الاداء مسألة شديدة التعقيد.

كما ان النقاش حول الغلاء لا يمكن فصله عن بنية الاقتصاد اللبناني القائم على ضعف الانتاج المحلي وارتفاع كلفة التشغيل، مما يجعل السوق عرضة للتقلبات الخارجية وممارسات احتكارية في ظل ادوات رقابة وردع محدودة.

> **الاستثمار يحتاج الى دولة الاستقرار والسيادة شرط للنمو**

من هنا، لا يقتصر السؤال على ماذا فعلت وزارة الاقتصاد؟ بل يمتد الى ما الذي كان ممكنا فعله؟ وما الذي لم يفعل على الرغم من امكانية فعله؟ هذه الاسئلة لا تطرح من باب المحاسبة السياسية فقط، بل لفهم المسار الذي يسلكه لبنان اليوم، بين الخروج التدريجي من الانهيار او الاكتفاء بإدارة ازمة مفتوحة.

ان قراءة تجربة وزارة الاقتصاد في هذه المرحلة يجب ان تكون نقدية ومتوازنة، تضع الوقائع في سياقها من دون انكار حجم الكارثة، ومن دون الاكتفاء بسرد النوايا. فبين المعاناة اليومية للمواطن وتعقيدات الاصلاح البنيوي، يتحدد جوهر هذا النقاش، ومعه معيار الحكم على الاداء بوصفه اختبارا قاسيا لقدرة الدولة على الصمود.

"الامن العام" التقت وزير الاقتصاد الدكتور عامر البساط.

■ منذ توليك مسؤولية وزارة الاقتصاد حتى اليوم، ماذا تحقق فعليا؟ وما الذي يمكن ان يلمسه المواطن كإنجاز حقيقي للوزارة؟ بمعنى آخر: اين نجحت واين اخفقت؟

□ هذا سؤال مهم جدا. لكن اسمح لي بداية ان اضع اطارا عاما للجواب، لأننا لا نستطيع الحديث عن انجازات من دون الحديث عن نقطة الانطلاق. للأسف، كانت نقطة البداية في ازمة غير مسبوقة. نحن لا نتحدث عن وضع طبيعي او مرحلة عادية، بل عن اقتصاد فقد نحو 40% من حجمه، وعملة خسرت ما يقارب 95% من قيمتها، وبطالة وصلت الى 35%، وأكثر من 300 ألف شاب غادروا البلد. اليوم لدينا واحد من كل ثلاثة لبنانيين تحت خط الفقر، وناس فقدت كامل ودائعها، ومؤسسات عامة كانت شبه منهارة. لماذا اذكر كل ذلك؟ للتشديد على اننا بدأنا من نقطة قريبة جدا من الصفر. نعم، من حق الناس، وبالتأكيد من حقهم، ان يطالبوا بإنجازات وان يشعروا بفارق ملموس، وانا قبل اي انسان آخر اريد ان يشعر المواطن بأن هناك فرقا حقيقيا. لكن لا بد من وضع الامور في اطارها الصحيح، ومعرفة اين بدأنا. انطلاقا من هذه النقطة الصعبة عملنا على مسارين أساسيين:

المسار الاول هو ما يمكن تسميته الاقتصاد الشامل او الكلي. لا يمكن إطلاق الاقتصاد اذا لم نضع خطة اقتصادية واضحة ونعمل عليها وننجزها ونطلقها. وهذا ما قمنا به عبر مؤتمر "بيروت - 1"، حيث استقطبنا مستثمرين وتحدثنا عن اقتصادنا، وهو امر بالغ الاهمية. كما عملنا على اصلاح القطاع المصرفي، ورفعنا السرية المصرفية، وهي خطوة مطلوبة منذ 50 عاما. اقررنا قانون اعادة هيكلة المصارف، وهو مطلب منذ 20 عاما، ونعمل حاليا على قانون معالجة الفجوة المالية واستعادة الودائع. كذلك بدأنا العمل على تحديث البنى التقنية في عدد من الهيئات والقطاعات الاساسية، مثل الاتصالات، الطيران، والمرافئ. هذه التقنيات ضرورية جدا لأي اقتصاد حديث. كما عملنا على موضوع استقلالية القضاء، اذ لا يمكن ان يقوم اقتصاد من دون قضاء فعال ومستقل. فحتى الملف الامني والاستقرار العام لهما تأثير مباشر في الاقتصاد. كل ذلك يندرج ضمن العمل على المستوى الكلي أو الماكرو. بالتوازي مع ذلك، عملنا على ملفات تمس حياة الناس اليومية بشكل مباشر. خرجنا من العمل النظري الى الملفات التي تهم المواطن: حماية المستهلك، قانون المنافسة، ملف الإهراءات، التجارة الخارجية، البطالة. ◄

الغلاء أرباح ملوَّثة في ضمير الوطن

لم يعد الغلاء في لبنان حالة اقتصادية عابرة ولا نتيجة طبيعية لانهيار مالي غير مسبوق، بل تحول الى اسلوب حكم غير معلن، والى منظومة جباية يومية تمارس على الناس بوقاحة ثابتة وبلا اي شعور بالذنب. الاسعار لم تعد ترتفع بل "تنقض"، والسوق لم يعد يختل، اذ يدار عمدا على قاعدة استنزاف من بقي واقفا في هذا البلد. المواطن يدخل المتجر وهو يعرف مسبقا انه سيخرج مهزوما، لا لأن راتبه لا يكفي، بل لان هناك من قرر ان يجعل من كل رغيف خبز وكل علبة دواء وكل ليتر زيت فرصة ربح اضافية، مهما كان الثمن الاجتماعي والانساني.

ما يجري هو تسعير على "الماشي"، وهوامش ربح تفرض بالقوة، وسوق تدار بعقلية الاحتكار لا المنافسة. في بلد يعتمد بنسبة ساحقة على الاستيراد تصل الى 85%، تحول المستورد الى سلطة فعلية، يحدد السعر ويقرر التوقيت، كما يخلق الذريعة المناسبة لرفع الكلفة متى شاء. الدولار يرتفع فيرتفع السعر فورا، اما حين ينخفض، فالأسعار تبقى حيث هي. هذه ليست صدفة ولا فوضى، بل ممارسة واعية ومدروسة، تقوم على قاعدة واحدة: المستهلك الحلقة الاضعف، فلماذا لا يدفع وحده الثمن؟

التاجر لم يعد يخجل، ولم يعد يشعر بالحاجة الى التبرير. ترفع الاسعار بذريعة النقل مرة، والجمارك مرة اخرى، الرواتب، الاحداث الاقليمية، والتضخم العالمي، حتى باتت الذرائع اكثر من السلع نفسها. حين تقارن الكلفة الفعلية بالأسعار المعروضة على الرفوف، يظهر الفرق الفاضح بين ما يدفع وما يقبض، وبين ما ينفق وما يحصل. هوامش ربح غير منطقية في بلد منكوب، وارباح تتضخم على أنقاض القدرة الشرائية المنهارة، فيما يترك المواطن وحيدا في مواجهة هذا الجشع المنظم. الاسوأ من الغلاء نفسه هو تطبيعه. صار اللبناني يتأقلم مع فكرة ان السعر يتغير ثلاث مرات في الاسبوع، والسلعة نفسها قد تباع بسعرين مختلفين في متجرين متجاورين، فيما الفاتورة لا تعكس اي معيار واضح. هذا التطبيع لم يأت من فراغ، بل من غياب رقابة جدية، ومن دولة قررت، عن عجز او عن تواطؤ، ان ترفعَ يدها عن السوق وتتركه فريسة لمن يملك القدرة على التحكم به.

وزارة الاقتصاد تكتفي ببيانات، وجولات يومية، ومحاضر ضبط وغرامات هزيلة لا تردع احدا، فيما القضاء غائب، والعقوبات بلا اسنان، والرسالة واضحة: إرفع السعر كما تشاء، فلن يحاسبك أحد.

المفارقة القاتلة ان بعض التجار والمستوردين يراكمون ارباحهم في زمن الانهيار، فيما يبررون ذلك بأنهم "يصمدون" في السوق. اي صمود هذا الذي يمول من جيوب الفقراء؟ واي منطق اقتصادي يبرر تحويل الازمة الى فرصة استثمارية على حساب مجتمع بكامله؟ ما يحدث هو نقل منظم للخسائر من الاعلى الى الاسفل، من كبار اللاعبين الى المستهلك العادي، في واحدة من أكثر عمليات اعادة توزيع الدخل ظلما في تاريخ لبنان الحديث.

الغلاء في لبنان لم يعد مجرد ازمة معيشية، بل صار شكلا من اشكال العنف الاقتصادي. عنف صامت، بلا دم، يفتك ببطء، ويحول الحياة اليومية الى معركة بقاء. مَن يشارك في هذا العنف، سواء بالفعل او بالصمت، يتحمل مسؤولية مباشرة عن تفكك المجتمع وعن انهيار ما تبقى من ثقة بين الناس والدولة والسوق. فحين يصبح الدواء عبئا، والحياة اليومية حملا ثقيلا، نكون امام جريمة موصوفة، لا امام خلل عابر.

هذا الغلاء لا يكسر بالخطابات ولا بالنصائح الاخلاقية، بل بالمواجهة: مواجهة الاحتكار، التسعير العشوائي، التواطؤ، وثقافة الربح بأي ثمن. من دون ذلك، سيبقى لبنان سوقا مفتوحة للجشع، وبلدا يدفع فيه الفقراء ثمن ازمة لم يصنعوها، فيما يخرج كبار التجار والمستوردين بأرباح نظيفة في دفاترهم، وملوثة في ضمير الوطن.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ هذه ملفات صعبة ومعقدة، ولا يمكن القول اننا انجزناها بالكامل، ومن المبكر القول اننا انهيناها، لكننا نعمل عليها خطوة خطوة. لكنني اريد أن اركز هنا على ما يهم الناس اكثر من اي شيء آخر: الاسعار، الغلاء، والفساد.

■ هل تؤكد ان سلة الاستهلاك الحالية لا تعكس كلفة المعيشة الحقيقية، وان اعتمادها يخفف رقميا من التضخم بالليرة ويبرر العجز في ضبط الاسعار؟

□ هناك شكوى كبيرة ومحقة من ارتفاع الاسعار. انا اقول ذلك على العلن وبكل شفافية: لدينا مشكلة غلاء حقيقية. مستوى الاسعار مرتفع جدا، سواء مقارنة بما كان عليه سابقا او مقارنة بدول اخرى. هناك سلع كثيرة في لبنان اسعارها مرتفعة بشكل غير مبرر. وفوق ذلك كله، الاسعار لا تزال ترتفع، والتضخم السنوي على السلة الاستهلاكية بلغ نحو 16%. هذه مشكلة حقيقية. لا اقول ذلك للتبرير، لكن لا بد من تفسير الاسباب. احد الاسباب الاساسية هو اننا نستورد نحو 85% من استهلاكنا، مما يجعلنا رهينة الغلاء العالمي. اذا ارتفعت الاسعار عالميا، ترتفع تلقائيا في لبنان. نحن لا ننتج بما يكفي محليا. هذا واقع، لكن في الوقت نفسه هناك مشاكل هيكلية في السوق، من احتكار، ومن جشع في بعض الحالات. ليس لدى جميع التجار لكن لدى فئة منهم، مما يسمح برفع الاسعار بشكل مفرط.

لدينا إذا مشكلتان: استيراد الغلاء من الخارج، ومشكلة هيكلية داخل السوق تسمح للتاجر او المستورد او الموزع برفع الاسعار بشكل كبير. ماذا نفعل نحن؟ نحن نعمل على مسارات عدة.

اولا، نستخدم ادوات حماية المستهلك. نفذنا ما يقارب 20 ألف كشف ميداني على السوبرماركت، المولدات، الامن الغذائي، والاسواق. من بين هذه الكشوفات، نظم نحو ألف محضر ضبط وغرامة. لكن هذه الغرامات غير رادعة، لأنها لا تزال تحسب بسعر الليرة القديم، واصبحت قيمتها بضعة دولارات فقط. لذلك قدمنا مشروع قانون الى مجلس النواب لرفع الغرامات وجعلها رادعة فعليا.

ثانيا، نعمل على تفعيل قانون المنافسة الصادر عام

> **سلة استهلاكية خارج السيطرة وتضخم يتجاوز العملة**

2022. ان تطبيق هذا القانون ليس سهلا، ويحتاج الى هيئة متخصصة، واقتصاديين، ومحامين، وكوادر قادرة على دراسة الاسواق وتحديد الاحتكار من عدمه. نحن ملتزمون أن تكون هذه الهيئة قائمة وفاعلة قبل نهاية عهد هذه الوزارة.

ثالثا، نعمل على تخفيض كلفة الانتاج والتوزيع. كلفة الانتاج في لبنان مرتفعة جدا بسبب البيروقراطية، والضرائب، وتأخير المعاملات في المرافئ والمختبرات. نحن نحاول تبسيط الاجراءات وتسريعها، لأن تخفيض كلفة الانتاج قد ينعكس تخفيضا في الاسعار. في ملف المولدات مثلا، ارتفعت نسبة الالتزام بالتسعيرة الرسمية من نحو 10% الى قرابة 40%. هذا تحسن ملموس، لكنه غير كاف، والهدف هو الوصول الى التزام كامل. اما التضخم، فلم يعد محصورا بالليرة، بل أصبح يسجل بالدولار ايضا، مما يضغط اكثر على القدرة الشرائية للمواطن. نحن واعون لهذه المشكلة، ونستخدم الادوات الادارية والقانونية المتاحة لمحاولة الحد منها، ولو تدريجا.

■ ما هي خطة الوزارة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كرافعة للاقتصاد الحقيقي؟ وهل التمويل متوافر؟

□ في ما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تملك الدولة موارد مالية كافية للدعم المباشر، لكننا نعمل على اصلاحات اساسية: انشاء سجل وطني لهذه المؤسسات، توحيد المرجعيات، تقديم حوافز ضريبية واجرائية، وتسهيل تأسيس الشركات. كما نجحنا في تقديم تمويل خارجي عبر مؤسسات دولية، وتأمين قروض ميسرة بالتعاون مع جهات محلية وغيرها.

■ في قطاع التأمين ما الذي يمنع انفجارا اجتماعيا مع تراجع التغطيات وارتفاع الكلفة على المواطنين؟

□ في ملف الاستشفاء والتأمين، المشكلة معقدة وتشمل المستشفيات، والاطباء، وشركات التأمين. نعمل مع وزارة الصحة والضمان الاجتماعي على تحسين التسعير والتغطية. بدأنا نلحظ نوعا من الاستقرار النسبي في اسعار بوالص التأمين، وان كانت لا تزال مرتفعة، ونعترف بأن تضخم القطاع الصحي لا يزال عاليا.

■ ما هو دور الوزارة في ملف الامن الغذائي، هل هو تنظيمي فقط ام استرتيجي طويل الامد؟

□ في ملف الامن الغذائي، انشأنا آلية تنسيق بين وزارات الاقتصاد، الصحة، الزراعة، الصناعة، والبلديات. نفذنا حملات مشتركة ادت الى اقفال مسالخ وملاحم ومصانع مخالفة، وشددنا الرقابة على منتجات اساسية مثل الاجبان والزيوت والملح. نحن لا نقول اننا وصلنا الى بر الأمان، نحن بعيدون عنه لكننا بدأنا المسار الصحيح. هذه ليست مسافة قصيرة بل هي ماراتون طويل. لست راضيا بالكامل عن سرعة التقدم، واتمنى لو كنا اسرع، لكننا حددنا المشاكل ووضعنا الحلول وبدأنا التنفيذ.

■ في ما يخص مؤتمر "بيروت 1-" وفرص الاستثمار، كيف تضمن ان هذه الفرص لن تبقى حبرا على ورق اذا لم يطبق مثلا القرار الدولي 1701؟

□ في مؤتمر "بيروت - 1"، كسرنا عزلة استمرت نحو ثماني سنوات، واستقطبنا اكثر من 150 مستثمرا و50 شركة عالمية، كما بدأنا البحث في مشاريع بقيمة تقارب 7.5 مليارات دولار. الخطوة التالية هي "بيروت - 2"، التي نأمل ان تترافق مع تقدم أكبر في الاصلاحات والاستقرار السياسي والامني. في الختام، لا يمكن فصل الاصلاح الاقتصادي عن سيادة الدولة واستقرارها. حصرية السلاح وهيبة الدولة شرطان اساسيان لجذب الاستثمارات وبناء الثقة. مشاكل القطاع المصرفي والودائع مترابطة مع واقع الدولة ولا توجد حلول سحرية، لكن هناك مسار بدأ ونأمل ان تظهر نتائجه في المدى المتوسط.

ع.ش.